

فقد حدد جلالة الملك، حفظه الله، مقومات ومعالم المرحلة الجديدة التي يجب أن تتخرط فيها بلادنا، وهي مرحلة حافلة بالتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا وقطاعا خاصا، وكذا كل القوى الحية ببلادنا، من أجل التعبئة والانكباب بكل مسؤولية على إيجاد الحلول التي تعيق التنمية ببلادنا والمساهمة الفاعلة في بلورة نموذج تنموي يكون أكثر، حرصا على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق. واذ تعبر الحكومة بكل مكوناتها عن اعتزازها بالثقة المولوية السامية، فإنها تؤكد في نفس الوقت عزمها على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2020 منطلقا للتأسيس لمرحلة جديدة تنبني على توطيد الثقة ورفع رهان العدالة الاجتماعية والمحالية وتحفيز المبادرة الخاصة وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج والمحدث لفرص الشغل.

وهذه تحديات ورهانات تحرص الحكومة على التفاعل والتجاوب السريع معها، من منطلق إيمانها بأن بلادنا حققت مكاسب كبيرة في مسارها التنموي، يجب الحفاظ عليها وترصيدها ومن جهة أخرى وبالرغم مما حقته بلادنا من إنجازات فلا زالت تعترض تقدمها مجموعة من العوائق والتحديات. ومن هذا المنطلق فلا بد من إيجاد الحلول وتقديم البدائل الممكنة لتجاوز المعوقات، التي تحول دون إدماج الفئات والمناطق الهشة والفقيرة في التنمية، وحل معضلة البطالة شباب، وضمان انبثاق الطبقة الوسطى تضمن التوازن المجتمعي لبلادنا، وهذا كله لا يمكن أن يتحقق إلا بمجهود جماعي للدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني عبر إعطاء الأولوية لمصلحة الوطن والمواطنين، وتجسيد معاني التعبئة والتلاحم التي ميزت كل مكونات الشعب المغربي على مر التاريخ، وجعلت من بلادنا نموذجا في المنطقة على مستوى استقراره وأمنه وتميمته ومساره الديمقراطي، وكذا على مستوى افتحاه وتميمته.

والرهان اليوم هو أن نعطي نفسا جديدا لهذا النموذج وأن تؤسس لمرحلة جديدة شعارها المسؤولية والإقلاع الشامل، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، وذلك حتى تتمكن من الحفاظ على التميز الذي جعل بلادنا تقف سدا منيعا أمام كل المترصبين باستقرارها ووحدتها الترابية.

وبهذه المناسبة لا بد أن أنوه من جديد بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن وصيانة أمنه الدائم واستقراره.

السيدات والسادة،

إن الظرفية الاقتصادية العالمية لا تزال موسومة بالهشاشة ولم تبلغ بعد مرحلة الاستقرار، وخاصة بمنطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا، فقد راجع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر منتصف هذا الشهر توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2019 حيث لن يتجاوز

محضر الجلسة رقم 243

التاريخ: الإثنين 22 صفر 1441 (21 أكتوبر 2019).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثمانية وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السابعة والدقيقة التاسعة مساء.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
افتتحت الجلسة.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين،

طبقا لمتنصيات الفصل 68 من الدستور يعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع قانون المالية رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020.
الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب؛

السيد رئيس مجلس المستشارين؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيد وزير النولة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون؛

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وقبل الشروع في بسط مضامين هذا المشروع، لا بد أن أقف عند الرسائل المتعددة والوجيئة التي جاءت في الخطب الملكية السامية، لعهد العرش المجيد وذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية.

السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق وإرساء آليات الحماية الاجتماعية. ومن منطلق إيمانها بأن تحقيق هذه الأولويات الاجتماعية يحتاج إلى تمويل مستمر، ومستدام، ستحرص الحكومة في إطار هذا المشروع على تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار ودعم المقاولات وخصوصا الصغرى منها والمتوسطة، بما يمكن من رفع وتيرة النمو الاقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة وإيجاد فرص الشغل.

وبناء على ذلك، فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

أولاً مواصلة دعم السياسات الاجتماعية؛

ثانياً تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإرساء آليات الحماية الاجتماعية.

ثالثاً تعزيز الثقة وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية ستعطي الحكومة الأولوية لتنزيل القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين باعتباره مرتكزا لتقليص الفوارق وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص وعاملا حاسما في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، خاصة فيما يرتبط بتطوير الحس المقاومتي وإذكاء روح المبادرة لدى التلاميذ في جميع مستويات وأسلوك التعليم والتكوين وتعميم إحداث المسارات المهنية وتعزيز تملك اللغات.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا لتنفيذ خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المقدمة أمام جلالة الملك، حفظه الله، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مدن الكفاءات والمهن وتحديث المناهج التربوية عبر التكوين بالتناوب والتكوين بالتدرج، وتطوير المهارات وروح المقاولات في جميع التكوينات، وخاصة بالنسبة للشباب المنتهين للقطاع غير المهيكلي، والذين يقطنون بهوامش المدن والمناطق القروية.

وتعترم الحكومة مواصلة تفعيل مخطط الصحة 2025 الذي يهدف لتحسين الولوج للخدمات الطبية والأدوية، وذلك عبر مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، ومواصلة برنامج تأهيل البنيات والتجهيزات الاستشفائية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، ودعم البرامج الصحية الموجهة بالأساس للأحداث والأطفال في العالم القروي والأحياء الهامشية.

وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2020، 91 مليار درهم لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعلم العالي والصحة. موازاة مع إحداث 20.000 منصب مالي موزعة كالتالي: 4.000 منصب لقطاع الصحة، وما يفوق عن 16000 منصب مالي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعلم العالي والبحث العلمي، منها 15.000 لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

وبلغة المؤشرات تمثل الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، ما يناهز 30% من الميزانية العامة للدولة دون احتساب الدين، وتمثل المناصب المالية المخصصة لها 46% من مجموع المناصب المفتوحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020، والتي

معدل النمو 3%، مسجلا أضعف وتيرة نمو منذ الأزمة المالية العالمية، كما لن يتجاوز النمو 1,2% بمنطقة الأورو مقابل 1,9% سنة 2018 وقد راجع الصندوق كذلك توقعاته بخصوص النمو العالمي لسنة 2020 حيث لن يتجاوز 3,4%، ويرجع ذلك بالأساس إلى تصاعد التوترات التجارية واستمرار عدم اليقين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيو سياسية المتصاعدة، وتراجع الاستثمار والطلب على السلع الاستهلاكية على مستوى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة.

ورغم هذه الظرفية فقد سجلت جل المؤشرات الماكرو اقتصادية الوطنية تحسنا خلال النصف الأول من سنة 2019، حيث واصلت الأنشطة غير الفلاحية ديناميتها مسجلة نمو 3,6% مقابل 3,5 خلال النصف الأول من سنة 2018، مع تحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني وتراجع معدل التضخم لينحصر في 0,1% وانخفاض معدل البطالة ب 1.2 نقطة.

وبخصوص تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية فقد تحملت ميزانية الدولة الأثر المالي للحوار الاجتماعي الذي خصصت له اعتمادات مالية تقدر ب 5,3 مليار درهم، ضمن مبلغ إجمالي يناهز 14,2 مليار درهم موزع على ثلاث سنوات.

ورغم ذلك، فمن المنتظر أن تتمكن الإجراءات الجديدة، أقول الإجراءات الجديدة المتخذة خلال هذه السنة من التحكم في عجز الميزانية في حدود 3,5% مقابل 3,7% سنة 2018.

وتتعلق هذه الإجراءات أساسا بالخصوصية وتفعيل التمويلات المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية وتعبئة الموارد الجبائية وغير الجبائية وضبط النفقات.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة خاصة الى تغطية أسعار غاز البوتان لأول مرة من طرف الحكومة، مما سيمكن من التحكم في نفقات صندوق المقاصة، وقد لقيت كل هذه الإجراءات صدى طيب لدى منظمات التنقيط الدولية، وخاصة standard and poor's التي حسنت مؤخرا آفاق تصنيف المغرب من سلبي إلى مستقر، مع تأكيد وضعه في درجة الاستثمار.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالته الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد، بأن آثار التقدم والمنجزات التي تم تحقيقها خلال العقد الأخيرين لم تشمل بما يكفي جميع فئات المجتمع المغربي، ذلك أن بعض المواطنين قد لا يلمسون مباشرة تأثيرها في تحسين ظروف عيشهم، وتلبية حاجياتهم اليومية وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الطبقة الوسطى، لذا وجب إيلاء أهمية خاصة للنهوض بالسياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية، والتجاوب مع الانشغالات الملحة للمواطنين. وهذا ما حرصت على تفعيله الحكومة في إطار مشروع قانون المالية، حيث أولت اهتماما خاصا مواصلة دعم

القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة، وذلك من خلال تنزيل التزامات اتفاق الحوار الاجتماعي التي يبلغ أثرها المالي الذي تتحملة الميزانية العامة الدولة ما مجموعه 11.3 مليار درهم، برسم 2020 فضلا عن تخصيص 14.6 مليار درهم لصندوق المقاصة في إطار مواصلة دعم غاز البوتان والسكر والدقيق .

موازة مع هذا سيتم تحسين استهداف المواطنين في وضعية هشاشة والتطوير التدريجي للمساعدات المباشرة لفئاتهم، حيث تم تخصيص 630 مليون درهم لدعم الأرامل و200 مليون درهم لمساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، أكثر من مرة في خطاباته الأخيرة على إشكالية توزيع الثروة وضرورة تقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات، وما من شك بأن صياغة أي تصور أو رؤية لمؤجنا التنموي في المستقبل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاستجابة وملاءمة كل السياسات العمومية لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة وكل جهة وكل فئة وخاصة الفئات الهشة والفقيرة.

ومن هذا المنطلق تولى الحكومة أولوية قصوى لتسريع تنزيل الجهوية باعتبارها رافعة لتغيير هياكل الدولة، وتحسين الحكامة الترابية، ورافدا أساسيا لمعالجة الفوارق الجهوية وتحقيق التوازن المنشود بين المجهود التنموي العام وبين خصوصية كل جهة.

وفي هذا الإطار سيتم رصد ما مجموعه 9,6 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية بزيادة مليار درهم مقارنة مع سنة 2019، سيتم تحويلها للجهات في إطار مواكبتها لممارسة اختصاصاتها الذاتية والاضطلاع بأدوارها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي.

وسيتم تخصيص 10% من هذه الاعتمادات لفائدة صندوق التضامن بين الجهات في إطار التقليص التدريجي للتفاوتات بين الجهات، كما سيتم إعطاء الأولوية لتفعيل آلية التعاقد بين الدولة والجهات، عبر مواكبتها في إعداد برامجها المتعلقة بالتنمية الجهوية، وتفعيلها في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات، ومواصلة المشاورات مع كافة الشركاء لتمكين الجهة من ممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشاركة.

وما من شك في أن برامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021 الذي تم توقيع الاتفاقيات الخاصة به أمام صاحب الجلالة، الملك، محمد السادس، نصره الله، في 20 نونبر 2015 وفبراير 2016، يشكل نموذجا رائدا على مستوى التنمية الجهوية المندمجة التي تتظافر فيها مجهودات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص.

وقد تم في إطار هذا البرامج إنجاز 87 مشروعا بغلاف مالي يبلغ 7 ملايين درهم، في حين يوجد أكثر من 300 مشروع طور الإنجاز بغلاف

بلغت 43 ألف و676 منصب، بما في ذلك المناصب المفتوحة لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما يتضمن مشروع قانون المالية تديرا هاما موجها بالأساس للقطاع الصحي عبر تمكين المواطنين من الحصول على اللقاحات الكافية، وينص هذا التدبير على إعفاء اللقاحات من الضريبة على القيمة المضافة.

وما لا شك فيه فإن الثقافة بشكل عام والرياضة بشكل خاص، تعتبر مرتكزات أساسية لبناء مرجعيات مشتركة ورافعات داعمة لتقوية التماسك الوطني والقيم الإنسانية المشتركة لأجيال المستقبلية.

ومن هذا المنطلق يقترح مشروع قانون المالية تدبيرين ينصان على ما يلي:

أولا: تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة من 20% إلى 10% على عمليات بيع تذاكر الولوج للمتاحف وقاعات السينما والمسرح؛

ثانيا: مواكبة تحويل الجمعيات الرياضية إلى شركات من خلال تخفيضات ضريبية.

أيها السيدات والسادة،

إذا كانت الحكومة حريصة على توفير الدعم المالي والبشري للقطاعات الاجتماعية فهي حريصة كذلك على ضمان الحكامة الجيدة في تدبير هذه الإمكانيات من أجل تحقيق الأثر المتوخى على مستوى تحسين ولوج المواطنين للخدمات الصحية واستفادة أبنائهم من التعلم الجيد الذي يمكنهم من الانخراط في المسار التنموي لبلادهم.

وقد حرصت الحكومة بالموازة مع ذلك على تخصيص ما يناهز 18 مليار درهم، من أجل تقليص الفوارق مجاليا واجتماعيا في الولوج للصحة والتعليم وكل الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الإطار تم إيلاء أهمية خاصة لتعميم التغطية الصحية عبر تخصيص مليار و700 مليون درهم لبرامج المساعدة الطبية RAMED موازة مع بداية تفعيل التأمين الصحي للمستقلين وتوسيع التغطية الصحية الإلزامية للطلبة.

كما تم تخصيص ما يفوق من 3.5 مليار درهم في إطار تعزيز الدعم الاجتماعي للمدرس بهدف تجاوز المعوقات التي تحول دون تدرس أبناء الفئات المعوزة أو تتسبب في انقطاعهم عن الدراسة وخاصة بالعالم القروي. هذا فضلا عن تخصيص ملياري و200 مليون درهم لدعم المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وفق التوجه الجديد لبرامجها التي تهدف إلى إطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل ولفرص الشغل بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنفيذ البرامج الوطني لتقليص هذه الفوارق عبر تخصيص ما قدره 7,4 مليار درهم ما بين اعتمادات الأداء والالتزام، مع اتخاذ كافة التدابير من أجل تعزيز نجاعة وفعالية هذا البرامج.

ووفق نفس الرؤية، خصصت الحكومة ما يناهز 26 مليار درهم لدعم

خامسا-توسيع نطاق تطبيق طلبات الاستشارة الضريبية المسبقة وذلك لتوضيح الرؤية للمستثمرين وتمكينهم من توجيه طاقاتهم لتنمية مشاريعهم.

سادسا-التسوية الطوعية برسم الممتلكات أو الموجودات المحتفظ بها خارج المغرب من قبل الأشخاص الذين أخلوا بالتزاماتهم اتجاه مكتب الصرف .

وتجدر الإشارة هنا إلى توقيع المغرب بتاريخ 25 يونيو 2019 للاتفاقية متعددة الأطراف بغرض التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2021، مما يعني أن سنة 2020 ستشكل آخر فرصة للمغاربة من أجل التصريح بممتلكاتهم وموجوداتهم النقدية المنشأة بالخارج وتسوية وضعيتهم فيما يرتبط بقوانين الصرف والالتزامات الضريبية.

وبالمقابل ستعمل الحكومة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تبسيط المساطر المتعلقة بالصرف وإحداث الحسابات البنكية بالعملة الصعبة، وتتوخى هذه التدابير على المدى القصير تمكين المزمين من التسوية التلقائية لوضعيتهم اتجاه إدارة الضرائب ومكتب الصرف. وعلى المدى البعيد تأسيس استراتيجية مبنية على الانخراط الطوعي في الأداء التلقائي للضرائب باعتماد البعد التواصلي في التعريف بدور الضريبة والعمل على تحسين أداء واجباتهم باعتماد أولوية أسلوب التنبيه والإرشاد قبل اللجوء إلى الأسلوب الجزري.

وتكتسي هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة أهمية قصوى في إطار التنزيل التدريجي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات التي ساهم فيها مختلف الفاعلين وساهمت فيها بمقترحاتكم القيمة.

وفي هذا الإطار أؤكد لكم بأن الحكومة عازمة على تنزيل توصيات هذه المناظرة في إطار التعاون مع مؤسستكم الموقرة ومع مختلف الفاعلين. ويأتي على رأس الأولويات إخراج القانون الإطار الذي سيحدد التوجهات الاستراتيجية لإصلاح ضريبي يستجيب لانتظارات عالم الأعمال والمزمين بشكل عام، في إطار احترام المبادئ العالمية للحكامة الضريبية، يمكن من ضمان تناسق مقتضيات المنظومة الضريبية والرفع من مردوديتها وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزه على الانخراط في الجهود الاستثمارية العام للدولة.

ويعتبر مشروع قانون المالية المرحلة الأولى لتنزيل بعض مضامين هذا القانون الإطار المنبثقة من توصيات المناظرة والتي تتوخى الوصول إلى صدقية الإفراجات التي يودعها المزمون من جهة وتطوير العمل الإداري من جهة أخرى، خصوصا على مستوى جودة عملية المراقبة الضريبية التي تعتبر أكبر ضمانة لتقوية الثقة بين الإدارة والمزمين.

وفي هذا الصدد، يقترح هذا مشروع مجموعة من التدابير الرامية لدعم

مالي يقدر ب 48 مليار درهم، وستعرف سنة 2020 إطلاق مشاريع هامة كبناء الداخلة المتوسطي بغلاف مالي إجمالي يبلغ 10 مليارات درهم، والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون بغلاف مالي يقدر ب 1.2 مليار درهم، إلى جانب المشاريع المندمجة للطاقة الرجيحة بكل من تيسكراد وبوجدور بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 6.8 مليار درهم.

وفي إطار مواكبة تنزيل الورش الاستراتيجي للجهوية سيتم العمل على تفعيل السريع لميثاق اللاتمرکز الإداري خاصة فيما يخص نقل الاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية والموارد البشرية والمادية إلى المصالح اللامركزية.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش للسنة الماضية بأن أسمي أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني وبأن المقاولات المنتجة تحتاج اليوم إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هذا المنطلق يولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تشجيعها على تشغيل الشباب.

وكما قال جلالتنا، في خطاب العرش لهذه السنة "بأن المرحلة الجديدة التي نحن مقبلون عليها حافلة بالعديد من التحديات والرهانات الداخلية والخارجية والتي يتعين كسبها وفي مقدمتها أولا رهان الثقة؛ ولكسب رهان الثقة سواء بالنسبة للمقاولات أو المستثمرين بشكل عام فقد تم اقتراح مجموعة من التدابير في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتمثل هذه التدابير في ست نقط تالية:

أولا-التسوية الطوعية برسم الموجودات المحتفظ بها في شكل أوراق بنكية من قبل الأشخاص الذاتيين الذين أخلوا بالتزاماتهم الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب؛

ثانيا-التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة الذين لم يقوموا في السابق بالإدلاء بالإقرار السنوي برسم الدخول العقارية؛

ثالثا-منح المزمين بصفة انتقالية إمكانية تسوية وضعيتهم الجبائية من خلال الإدلاء بإقرار تصحيحي تلقائي بالنسبة للضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وذلك برسم السنوات المحاسبية 2016-2017-2018

رابعا-إحداث إطار قانوني لمسطرة شفوية من خلالها المواجهة بين الإدارة والمزم الخاضع لمسطرة فحص المحاسبة وذلك في إطار تعزيز الضمانات الخولة للمزمين. وينص هذا التدبير على عقد اجتماع مع المزم بعد اختتام أشغال فحص المحاسبة وقبل تبليغ هذا الأخير بالتعديل الضريبي.

وفي هذا الإطار تمت مراجعة الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع اللجوء إلى هذا النوع من الشركات في تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية. ويوجد مشروع القانون المعني طور مسطرة المصادقة لدى مؤسستكم الموقرة.

كما تعترم الحكومة إطلاق إصلاح هيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بما يمكنها من المساهمة بشكل فعال في دعم دينامية النمو وخلق فرص الشغل. موازاة مع مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وتكريس الترابط بين نجاعة الأداء ومبادئ التقييم والمحاسبة.

وفي هذا الإطار ستميز سنة 2020 بدخول مجموعة من المقتضيات حي التنفيذ ويتعلق الأمر بـ:

1. بالإدراج مساهمات الدولة في التقاعد وأظلمة الاحتياط اجتماعي ضمن نفقات الموظفين؛
2. تصديق المجلس الأعلى للحسابات على مطابقة حسابات الدولة للقانون؛
3. إعداد التقرير السنوي حول نجاعة الأداء الذي يلخص التقارير المعدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات؛
4. إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء من طرف المفتشية العامة للبلدية.

السيدات والسادة،

لقد بذلت بلادنا في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة للمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، لكن يبقى تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي لبلادنا، والحفاظ على هذه التوازنات محفوفًا بمجموعة من المخاطر تكمن أساسا في تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار الطاقة بالنظر للمخاطر الجيو سياسية القائمة، كما تنضاف إلى هذه المخاطر كلفة تحمل أعباء مالية إضافية مرتبطة أساسا بتفعيل مضامين الحوار الاجتماعي وتحمل نفقات المقاصة، والتحويلات المالية لفائدة الجهات والكلفة المالية لإصلاح أنظمة التقاعد ومواجهة مختلف الأوراش الإصلاحية والاستراتيجية القطاعية.

وسينتج عن كل هذه الالتزامات المالية تزايد لحاجيات تمويل الخزينة برسم 2019 بما يناهز 16 مليار درهم وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الخزينة.

وفي ظل هذه الوضعية فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازنات المالية من خلال:

أولاً: التحكم في النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة من خلال تقليص النفقات بـ مليار درهم؛

ثانياً: اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة في إطار الشراكة المؤسساتية ومع القطاع الخاص والتدبير النشط لأموال الدولة والمؤسسات العمومية بما سيمكن من تعبئة 12 مليار درهم؛

ثالثاً: مواصلة عمليات الخصخصة التي ستمكن من تحصيل 3 ملايين

الاستثمار وتخفيف الضغط الضريبي على المقاولات وخاصة تخفيض السعر الهامشي للضريبة على الشركات الصناعية من 31% رقم 28% برسم رقم معاملاتنا المحلي، موازاة مع تخفيض السعر الحالي للحد الأدنى للضريبة من 0,75% إلى 0,50%، كما ستم مواصلة تفعيل الإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال التي كان لها أثر كبير في تحسين ترتيب المغرب في تقارير السنوات الأخيرة لممارسة الأعمال للبنك الدولي Doing Business هذا موازاة مع العمل على إخراج الميثاق الجديد للاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار. وسيتم إيلاء أهمية قصوى لإصلاح الإدارة تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية، وذلك من خلال إخراج القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وخاصة ما يتعلق بتحديد الآجال القصوى لرد الإدارة على الطلبات المتعلقة بالاستثمار مع التأكيد على أن عدم جوابها داخل هذه الآجال يعد بمثابة موافقة من قبلها.

وستولي الحكومة عناية خاصة لدعم المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا من خلال مواصلة التدابير الرامية لتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم خلال السنوات الماضية وتسريع آجال استرجاع هذه الضريبة وتقليص آجال الأداء وتحسين الولوج للتمويل، وقدمت وضع إطار مرجعي يمكن المقاولات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة من التعرف على كل آليات وتدابير الدعم التي تضعها الدولة رهن إشارتها موازاة مع إصلاح هذه الآليات والرفع من نجاعتها وتبسيط مساطرها.

وفي هذا الصدد تمت المصادقة من طرف الحكومة على مشروع قانون التمويلات التعاونية المعروفة بـ "Crowdfunding" وتفعيلاً للتوجهات السامية، لصاحب الجلالة، حفظه الله، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، سيتم إحداث حساب مرصد لأموال خصوصية يسمى صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولتية ترصد له 6 ملايين درهم على مدى 3 سنوات في إطار الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والمجموعة المهنية للأبنك. وسيخصص هذا الصندوق بالأساس لدعم الخريجين الشباب وتمكينهم من الحصول على قروض بنكية لتمويل مشاريعهم، وكذا دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، وتمكين العاملين في القطاع غير المنظم من الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازاة مع كل هذه التدابير والمجهودات لدعم القطاع الخاص ستواصل الحكومة المجهود الإيجابي لدعم الاستثمار العمومي الذي ستسجل الاعتمادات المخصصة له ارتفاعاً بـ 3 ملايين درهم ليبلغ هذه السنة 198 مليار درهم.

وفي هذا الإطار سيتم توطيد وتوسيع الشراكة المؤسساتية التي شرعتها الحكومة في بلورتها هذه السنة من خلال تطوير آليات جديدة ومبتكرة لتمويل المشاريع الاستثمارية المبرجة في إطار الميزانية العامة للدولة. ويندرج ذلك في إطار تفعيل مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية بشكل عام تنبني على النجاعة وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

الخاص، عبر تطوير شركات فاعلة لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية وتمكين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية والشباب الخريجين والعاملين في القطاع غير المنظم من الولوج للتمويل وخلق فرص الشغل. وهو مرتبط كذلك بالتفاعل الإيجابي مع التدابير التي جاء بها هذا المشروع من أجل إرساء الثقة والتأسيس التدريجي لمبدأ المواطنة الجبائية ومساهمة كل المواطنين، كل على قدر إمكانياته في الجهود التنموي الجماعي لبلادنا، فكما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية: "إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن وتتطلب انخراط الجميع بالمزيد من الثقة والتعاون والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيد عن الصراعات الفارغة وتضييع الوقت والطاقات." انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي، شكرا على حسن إصغائكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار المناقشات، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير.

وشكرا على حسن إصغائكم.

رفعت الجلسة.

درهم؛

كما ستعمل الحكومة على تكثيف الجهود على مستوى تعبئة الموارد الجبائية عبر تقوية المراقبة وتقليص النفقات الجبائية.

ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير من تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام، لأنه لا بد من التأكيد بأن مواصلة التحكم في عجز الميزانية وتقليص المديونية فيما يلي من السنوات يقتضي التفعيل السريع للإصلاحات الهيكلية لأنظمة التقاعد والمقاصة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وبصفة عامة الحكومة تتوخى من خلال مشروع قانون المالية تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3,7% مع مواصلة التحكم في التضخم وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3,5% ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الإسراع بتعاون مع مؤسساتكم المحترمة وموازة مع قانون المالية بإخراج عدد كبير من القوانين المتعلقة أساسا بـ:

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- ميثاق المرافق العمومية؛

- عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتمويلات التعاوني.

السيدات والسادة،

تلکم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2020 الموجهة بالأساس لدعم البرامج الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتسريع تنزيل الجهوية، وتخفيف الاستثمار ودعم المقاولات عبر اتخاذ مجموعة من التدابير لاستعادة الثقة ومواكبة الشركات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات الذاتية وتمكين الشباب من إطلاق مشاريعهم والاستفادة من كل فرص الاندماج المهني والاقتصادي.

وموازة مع انكبابها على هذه الأوراش المستعجلة في إطار الاستجابة لانشغالات المواطنين فإن الحكومة عاقدة العزم على المساهمة الفاعلة في تجسيد رؤية جلالة الملك، حفظه الله، بتمكين المغرب من نموذج كفيل بتحقيق طموحات المغاربة في التقدم والعيش الكريم. وتراهن في ذلك على إعادة الثقة وتنشيد الانخراط الجماعي بالحس الوطني الجامع، واستحضار الروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لطالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق، وتوفير الشغل للشباب.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على وضع مخططات مضبوطة تضمن التحضير الجيد والتنفيذ الدقيق والتتبع المستمر لمختلف القرارات والمشاريع، كما أكد على ذلك جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه أمام مؤسساتكم المحترمة، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع